الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية

فرع:علوم إقتصادية

تخصص: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين: يعقوب لمرد

النواري سالمي

تحت عنوان:

سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد الازمة الاقتصادية لانخفاض اسعار المحروقات -القطاع السياحي نموذجا-

لجنة المناقشة:

هادف حيزية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
صلاح محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
بن لخضر السعيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

إهداء

إلى أمي وأبي

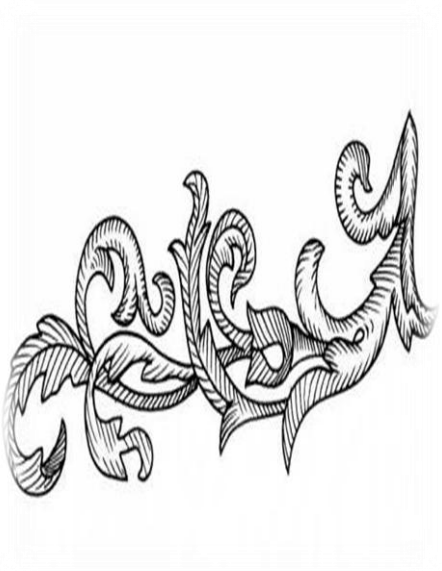

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى **الأستاذ الدكتور محمد صلاح**

على كل جهد بذله معي كأخ وكمحفز للعلم والعمل بارك الله فيه وجزاه خيرا

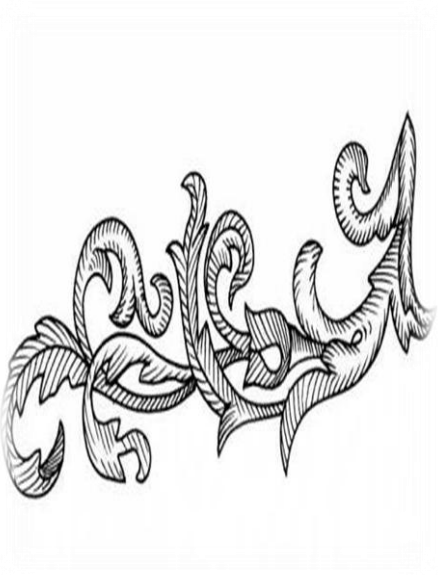

فهرس

المحتويات

إهداء

شكر و تقدير

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول –

قائمة الأشكال –

المقدمة العامة أ

الفصل الأول- السياحة كسياسة تنويع إقتصادي 01

تمهيد 02

المبحث الأول- مفاهيم حول السياحة 03

المطلب الأول- مفهوم السياحة وأنوعها 03

الفرع الأول- مفهوم السياحة 03

الفرع الثاني- أنواع السياحة 04

المطلب الثاني- أهمية السياحة وشروطها 05

الفرع الأول- أهمية السياحة 05

الفرع الثاني- الشروط الواجب توفرها في السياحة 05

المطلب الثالث- مقومات السياحة 06

المبحث الثاني- دور السياحة في تمويل الإقتصاد في إطار سياسة التنويع الإقتصادي 09

المطلب الأول- عوائد السياحة	09
المطلب الثاني- السياحة كبديل إستراتيجي للمحروقات	10
المطلب الثالث- السياسات المقترحة للنهوض بالسياحة	11
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني- واقع القطاع السياحي في الجزائر وآفاقه كبديل استراتيجي للتنويع الإقتصادي	15
تمهيد	16
المبحث الأول- المناخ السياحي في الجزائر	16
المطلب الأول- توطر التاريخي للسياحة في الجزائر واهم هيئاته	17
الفرع الأول- توطر السياحة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2001-2017)	17
الفرع الثاني- الهيئات المهمة في القطاع السياحي	18
المطلب الثاني- مقومات السياحة في الجزائر	20
المطلب الثالث- المؤشرات السياحية في الجزائر	24
المبحث الثاني- تحليل وسياسة التنويع الإقتصادي وأهمية السياحة في الإقتصاد الوطني	27
المطلب الأول- التنويع الإقتصادي في الجزائر	27
المطلب الثاني- مساهمة السياحة في التنويع الإقتصادي	30
المطلب الثالث- معوقات السياحة في الجزائر والحلول الممكنة	32
الفرع الأول- معوقات تفعيل القطاع السياحي في الجزائر	32
الفرع الثاني- الحلول المقترحة لتفعيل السياحة	33
المطلب الرابع- سياسة الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي-نموذج SDAT2030-	34

خلاصة الفصل 39

الخاتمة العامة 40

قائمة المراجع 46

قائمة

الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عدد السياح المتدفقين الى الجزائر في فترة (2006-2015).	24
2-1	توزيع الأجانب حسب غرض الزيارة في فترة (2011-2015)	25
3-1	توزيع الفنادق حسب الطابع	26
1-2	مؤشرات آفاق الإقتصاد الكلي في الجزائر	28
2-2	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي	29
3-2	مساهمات الصناعات الإستخراجية والتحويلية في الإقتصاد الوطني	29
4-2	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	30
5-2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لفترة (2001-2017)	30
6-2	خطة الأعمال السياحية لعام (2015)	35
7-2	المشاريع الإستثمارية المحلية المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	36
8-2	المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)	36
9-2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2010-2016)	37
10-2	مساهمة السياحة في التشغيل خلال فترة (2010-2016)	37
11-2	مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات خلال فترة (2010-2016)	38

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي في الجزائر	28
2.	الإستثمار السياحي في القطاع السياحي الجزائري	36

المقدمة

العامة

تمـــهيد

يعتبر قطاع المحروقات الشريان الاقتصادي للدولة الجزائرية وقطاعا استراتيجيا هاما، فهو من جهة يحتل جانبا مهما من اهتمام الحكومة الجزائرية متتابعة منذ الاستقلال فهو أداتها في تحصيل العملة الصعبة وموردها في النهوض بمشاريع التنمية، لكنها أغفلة حقيقة تباين مردوده الاقتصادي من حين لآخر نظرا للتغيرات التي تطرأ في مستويات أسعاره فتؤثر بذلك على مداخيل البلاد، رغم تعدد الأزمات التي حدثت خلال سنوات السبعينات والثمانينات وكذلك هو الحال خلال بداية سنة 2014 أثرت جميعها سلبا على الاقتصاد، ولهذا تراهن الجزائر على إيجاد قطاعات بديلة لهذا المورد.

السياحة من بين القطاعات الاستراتيجية يؤدي تفعيل دورها داخل الاقتصاد إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي باعتبارها القطاع المحور الذي يؤثر ويتأثر بجميع القطاعات الاقتصادي كما يساهم في التنسيق بينها وبين تلك القطاعات خارج الحدود الوطنية إذا ما تم توجيهه لذلك، وبالفعل اليوم أصبح أغلب الخبراء الاقتصاديين يرفقون مفهوم السياحة بعبارة الصناعة السياحية فهي هيكل اقتصادي له مدخلات ومخرجات شبيهة في سياقها بتلك الصناعية، كما وتساهم السياحة في التعريف بالهوية والقيم الوطنية.

وبالنظر إلى الجزائر وما تزخر به من مقومات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الأبيض المتوسط وذلك لانفرادها بخصائص طبيعية نادرة والتاريخية، يمكن أن تجعل الجزائر قطبا سياحيا، يمكن للسياحة أن تكون بديلا عن قطاع المحروقات باعتباره قطاع استراتيجي تعتمد عليه اغلب اقتصاديات العالم، ولهذا يتعين النهوض بهذا القطاع وتنشيطه، حتى تصبح السياحة المصدر الرئيسي للدخل الوطني ، ومصدرا للعملات الصعبة، تحسين ميزان المدفوعات، توفير فرص شغل للأيادي العاملة.

إشـكالية البحث:

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم نمو قطاع السياحة كبديل استراتيجي في النهوض ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وسياسة تنويع اقتصادي في الجزائر خارج المحروقات؟**

ومن هذه الإشكالية تتفرع جملة من الأسئلة الفرعية نعرضها فيما يلي:

- ✓ هل هناك إمكانية لإحلال قطاع السياحة في الجزائر محل قطاع المحروقات؟
- ✓ ما هو دور الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع السياحة خاصة ضمن برنامج التنمية السياحيةSDAT2030؟

فرضيات البحث:

وكإجابات أولية للأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر السياحة كسياسة تنويع ناجحة في الرفع من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويرجع ذلك لدورها في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية وبالتالي زيادة الطلب العالمي عليها؛
- عملت الحكومة الجزائرية على الرفع من مساهمة القطاع السياحي وإنمائه من اجل مساهمته في الاقتصاد الوطني ويتجلى ذلك في العديد من الإجراءات والسياسة للنهوض بهذا القطاع.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العناصر التالية:

- الحاجة الماسة إلى التركيز على الموارد الاقتصادية خارج المحروقات كونها من القضايا الإستراتيجية والحساسة الواجب تفعيلها؛
- ضرورة الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية وقطاع السياحة باعتباره أداة لعرض جوانب مهمة من تلك القطاعات كبنية تحتية لها؛
- تتوزع الأولويات الاقتصادية حسب الحاجة التمويلية وقطاع السياحة في المقام الأول نظرا لدرجة الميزانيات الواجب تخصيصها في مشاريعه المختلفة؛
- مساهمة منا في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية التي ساهم فيها الكثير من الباحثين في إثرائها نساهم فيها بالبحث الذي يوضح الأثر التنموي لقطاع مهم مثل قطاع السياحة في الجزائر؛

أهداف البحث:

انطلاقا من الإشكالية وأهمية هذا البحث فقد جاء ليحقق الأهداف التالية:

- الإلمام بمختلف المفاهيم السياحة.
- إبراز المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية عالمية؛
- تحليل الأهداف التي يسعى إليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SADT2030؛
- ابراز اهمية القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

حدود البحث:

هذا البحث له حدود مكانية وزمنية أحاطت بسياق إعداده:

- **الحدود المكانية:** لقد قمنا بإسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري، وذلك لان الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة نتيجة للازمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات اتخذت الحكومة تدابير جديدة لتنويع مصادر دخلها ومنها تدابير خاصة بقطاع السياحة؛
- **الحدود الزمنية:** تتمثل حدود هذا البحث الزمنية في الفترة 2001 و2017 نظرا لما حملته هذه الفترة من أحداث اقتصادية مست قطاع السياحة وحققت آثارا موجبة وأخرى سالبة على هذا القطاع من جهة، ومن جهة أخرى اتضاح الحاجة إلى قطاعات اقتصادية أخرى بديلة للمحروقات كمصدر دخل غير دائم وغير مستقر.
- **الحدود الموضوعية:** ركز البحث في بنائه على قطاع السياحة، بداية بنشأته من خلال المخططات الاقتصادية خلال فترات السبعينات والثمانينات وصولا إلى برامج التنمية السياحية الحالية، مما تطلب الانتقال من إطار المقومات السياحية نحو أهم المؤشرات التي يحملها، كما استلزم التطرق إلى مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي للاقتصاد الجزائري مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية.

منهجية البحث:

بناءا على طابع الدراسة فإنه توجب علينا اتباع المنهجية التالية:

- ✓ **بالنسبة لأدوات البحث والتحليل:**

جوانب البحث متعددة ومراحله كثيرة والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الإطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

- **الكتب**
- **الرسائل الجامعية**
- **المجلات**
- **الملتقيات والمؤتمرات**
- **المواقع الإلكترونية**

استلزم الجانب التطبيقي من البحث استخدام أدوات تمنح الباحث دقة في القراءة والتحليل للخروج بنتائج مستفيضة تحليل أرقام وإحصائيات عن تطور القطاع السياحي وكذا بقية القطاعات الأخرى.

- ✓ **بالنسبة لمنهج البحث:**

استخدام منهجين أساسين بمجموعة من الادوات وهما:

- **المنهج الاستقرائي:** والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطوير قطاع السياحة من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم الاستقرار في عوائد المحروقات في الاقتصاد الجزائري مما يوحي للعيان أن هناك ازمة اقتصادية سواء في الوقت الراهن او المستقبل للاقتصاد الجزائري، كما تم الاعتماد على ادوات الاحصاء من جداول وأعمدة ومنحنيات بيانية.
- **المنهج الاستنباطي:** والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الاحداث العامة إلى الاحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

الدراسات السابقة:

تميزت الدراسات جميعها باختلاف سياق البحث وتناوله لجوانب الموضوعات ساهمت في تغذية رؤيتنا حول مضمون البحث:

- ✓ **الدراسة الأولى:** سناء مكناسي، **الاستثمارات البديلة لقطاع المحروقات وسبل تنميتها(حالة السياحة في الجزائر)**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، الجزائر، 2017.

تطرقت الطالبة إلى مكانة قطاع السياحة مقارنة بقطاع المحروقات استأنفت البحث بأهم الإصلاحات في قطاع المحروقات وأهم الأزمات التي تأتت منه ومدى تأثيرها على مداخيل البلاد ومن ثم دور القطاع السياحي في الجزائر، لكنها أهملت الآليات الفاعلة نحو تطوير هذا القطاع في الجزائر

- ✓ **الدراسة الثانية:** شداد محمد، **التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والبدائل المتاحة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة(دراسة حالة واقع السياحة في مستغانم)**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، فرع التسيير الاستراتيجي الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–، الجزائر، 2017.

تطرق هذا البحث إلى سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر بأهدافه وآفاقه، كما أوضح بالتفصيل أهم التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية وكذا قطاع السياحة وأهم المؤهلات التي تساهم في وضع الآليات

والإستراتيجيات الفاعلة في النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، لكنه لم يتطرق إلى برامج التنمية المستحدثة ضمن هذا القطاع في الجزائر.

✓ **الدراسة الثالثة:** صالح موهوب، **الاقتصاد السياحي مكانته في العالم وفي الجزائر**، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018.

التزم الباحث بجميع جوانب البحث النظرية والتطبيقية بداية بأهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة ومراحل تطورها، كما تضمن تلك المتعلقة بجوانب تطوير قطاع السياحة.

هيكل البحث:

ارتأينا أن نقسم البحث إلى جانبين نظري وتطبيقي كمتطلب علمي منهجي، حيث يتناول كل جانب من الجوانب فصلا واحدا نوجزه فيما يلي:

الفصل الأول: السياحة كسياسة تنويع اقتصادي

يتناول هذا الفصل المفاهيم المختلفة عن قطاع السياحة بداية بمفهوم السياحة وأنواعها، وأهمية السياحة ومقوماتها بالإضافة إلى دورها في تمويل الاقتصاد من خلال عوائد نقدية وغير نقدية، من جهة أخرى دور السياحة كبديل إستراتيجي وتلك المشاكل التي تحول دون النهوض بهذا القطاع كبديل للمحروقات.

الفصل الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر وآفاقه كبديل إستراتيجي للتنويع الاقتصادي

أسهم هذا الفصل بتقديم واقع السياحة في الجزائر، وذلك بعرض المناخ السياحي في الجزائر انطلاقا بالتطور التاريخي للسياحة في الجزائر، ومن ثم المقومات والمؤشرات البارزة في هذا القطاع، كما تطرقنا من خلال الفصل إلى مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي مقارنة بتلك المقدمة في بقية القطاعات الاقتصادي وأهم المعوقات التي تواجهه، واختتمنا الفصل بعرض لبرنامج التنمية السياحية SDAT 2030.

الفصل الاول

تمهيد:

اصبحت السياحة في الوقت الحاضر تشكل ظاهرة اجتماعية واقتصادية عالمية ومطلبا شعبيا قويا في مختلف بلدان العالم المتقدمة منها وسائرة في طريق النمو بعدما كانت قديما مقتصرة فقط على الطبقة النخبوية و الثرية في المجتمع ومحصورة على الخصوص في الدول التي حققت مستوى رفيعا من النمو والتقدم و الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تبرز اهمية السياحة من خلال التأثيرات التي تحدثها في العديد من المجالات كتنمية الاستثمار تثمين الموارد الطبيعية والحضارية و التاريخية، خلق مناصب شغل، تهيئة الاقاليم وتحسين المحيط، تثبيت السكان المحليين في الارياف والقرى بهدف تحقيق التوازن الجهوي، تفعيل مختلف الانشطة الاقتصادية الاخرى، انعاش وترقية الثقافات المحلية، الحصول على موارد مالية بالعملة الصعبة، تحسين ميزان المدفوعات ...الخ.

نستنتج من ذلك ان التورط السياحي اصبح يحتكم الى تنافس حاد لامفر منه تفرضه قواعد واليات العولمة الاقتصادية، الشيئ الذي يحتم على كل الدول سواء النامية او المتقدمة الاخذ بعين الاعتبار كل المعطيات المحلية والدولية المرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي، حتى تتمكن من الحصول على نصيبها من التدفقات المالية المترتبة عن السياحة الدولية.

هذا ما جعل الكثير من البلدان تدرك جيدا هذه الحقيقة حيث استوعبت مبكرا الاهمية البالغة للسياحة، وعملت على تثمين مختلف مواردها السياحية وأدمجتها بصفة اساسية في مخططاتها التنموية بهدف الارتقاء بهذا القطاع ليصبح قاطرة لتحريك الانشطة الاقتصادية الأخرى من جهة ومصدرا هاما يعول عليه في التصدير وفي تحقيق ايرادات مالية خارجية من جهة اخرى.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم حول السياحة

المبحث الثاني : دور السياحة في تمويل الاقتصاد في اطار سياسة التنويع الاقتصادي

المبحث الأول : مفاهيم حول السياحة

يعتبر القطاع السياحي من اهم القطاعات الاقتصادية لما له من تاثير، في التنمية الاقتصادية بفضل السياحة سعت عديد الدول لوضع مخططات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع، ولقد تنوعت التعاريف بشان السياحة والمصطلحات المرتبطة بها نظرا لاختلاف الباحثين واختلاف معايير التمييز بينها.

المطلب الاول : مفهوم السياحة و انواعها

تعددت التعاريف حول مفهوم السياحة من قبل الباحثين والخبراء في هذا المجال، وذلك نظرا لتطور مفهومها من فترة لأخرى، وعليه يمكن اعطاء تعاريف متعددة للسياحة اهمها:

1. <u>الفرع الأول</u> : مفهوم السياحة

- **تعريف السياحة من قبل هيئة المنظمة الامم المتحدة:** عرفت هذه الهيئة الرسمية السياحة على انها "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته الى مكان اخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا بهدف السياحة الترفيهية او العلاجية او التاريخية وهي تنقسم الى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية"[1].
- **تعريف السياحة من قبل المنظمة العالمية للسياحة:** وضعت هذه الهيئة المتخصصة تعريفا عاما للسياحة حيث ترى انها عبارة عن "الأنشطة التي يقوم بها الافراد خلال اسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لاتتعدى سنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب اخر"[2].
- **تعريف السياحة من قبل الأكاديمية الدولية للسياحة:** ترى الأكاديمية الدولية للسياحة أن السياحة هي " تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو هي مجموع الأنشطة الإنسانية المعبئة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجيات السائح".
- **تعريف الأستاذين "هونزيكر وكرافت" (Hunziker & Kraft) للسياحة:** يعرف هذان الخبيران السياحة على أنها " مجموع العلاقات وظواهر الناجمة عن سفر وإقامة الأفراد بحيث لا يشكل مكان مكوثهم إقامة رئيسية ودائمة أو مقرا اعتياديا للعمل".

---

[1] عويناں عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000 . 2025)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2012 – 2013، ص 9.

[2] OMT/ONU/OCDE, Compte satellite du tourisme (CST) :Recommandations concernant le cadre conceptuel ،Juin 1999Page 14.

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياحة هي" ظاهرة إجتماعية تتمثل في إنتقال الأفراد من مكان إقامتهم الى مكان اخر بغية الترفيه ولسد وإشباع رغباتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز 12 شهرا.
- كما ان لها بعض المصطلحات المرتبطة بها ليكتمل مفهومها[1] :

- **السائح:** هو عبارة عن أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل في دولة التي يزورها.
- **التنمية السياحية:** وتعرف على أنها تعظيم الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في نمو الاقتصاد الوطني من حيث تحسين موارد الدولة وخلق فرص عمل جديدة.
- **الدخل السياحي:** يعرف على انه كافة الايرادات بالعملة الأجنبية من السياحة الوافدة، وتشمل إنفاق الزوار الدوليين.

2. **<u>الفرع الثاني</u> : أنواع السياحة**

تنقسم السياحة الى عدة أنواع حسب رغبة وإحتياجات الأفراد، كما أن هناك بعض العوامل والعناصر المساعدة على جذب السواح، وتنقسم بدورها حسب عدة تصنيفات الى [2] :

أ- **السياحة حسب الدافع أو الهدف :** لكل سائح رغبة أو هدف معين يرغب في تحقيقه من وراء السياحة مثل:

- **السياحة الدينية:** وهي التوجه الى أماكن بغرض التعرف على التراث الديني لدولة ما، كزيارة مكة للمسلمين والفاتيكان للمسيحيين؛
- **السياحة الرياضية:** وهي الإنتقال من مكان الإقامة الى مكان اخر بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية او الإستمتاع بمشاهدتها، مثل دورات الألعاب الأولمبية؛
- **سياحة المؤتمرات:** تعرف بأنها تطوير لصناعة السياحة عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية مهمة، تستقبل العديد من الأطراف من مختلف الدول؛
- **السياحة الثقافية:** وهو السفر للإطلاع على طراز الحياة المتنوعة، أو للتعرف على حياة أو ثقافة وحضارة اناس في الأزمنة القديمة؛
- **السياحة العلاجية:** وهي السفر بغرض المعالجة الطبية الطبيعية؛ من الحمامات، الرمال، المياه الساخنة والشمس؛
- **السياحة الترفيهية:** وهي تغيير مكان الإقامة لفترة زمنية معينة بغرض الاستمتاع و الاستجمام والترفيه وليس لغرض اخر.

ب- **السياحة حسب الموقع والجغرافي:** وهذا التصنيف يقوم على تبيين موقع و مكان السياحة؛

---

[1] عوينان عبد القادر ،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 09 – 11.

[2] د.صالح موهوب، **الإقتصاد السياحي مكانته في العالم وفي الجزائر**، النشر الجامعي الجديد تلمسان – الجزائر 2018، ص ص 43 – 44.

- **السياحة الداخلية:** وتمثل هذه السياحة انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم ليقضوا ليلة على الأقل في المكان المزار بغرض الترفيه، أو للأسباب دينية، أو لحضور مؤتمر؛
- **السياحة الإقليمية:** وهي السفر أو التنقل بين الدول المجاورة تكون منطقة سياحية؛
- **السياحة الخارجية الدولية:** وهي انتقال السواح الأجانب الى بلد ما ويتم تشجيع هذا النوع للاستقطاب العملة الصعبة.

3. حسب العدد: فالسياحة تصنف حسب عدد الأشخاص المسافرين:

– **السياحة الفردية:** وهي نوع غير منظم يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص لزيارة بلد ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتع كل واحد منهم؛

– **السياحة الجماعية:** وهي عندما يسافر بعض الأشخاص مع بعضهم جماعيا ضمن برنامج يشمل الأماكن التي ستزار ومكان النوم والطعام.

المطلب الثاني: أهمية السياحة وشروطها

إن للسياحة أهمية كبيرة مما جعلها محل اهتمام الكثير من الدول ومن أهميتها نذكر مايلي:

أ- **<u>الفرع الأول</u>: أهمية السياحة**

– تتمثل اهمية السياحة في[1]:

✓ **الأهمية الإقتصادية:** تعتبر السياحة أهم الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها نمو كبير في الإرادات في الفترة الأخيرة فقد أصبحت الصناعة الأولى في العالم، كما أنها تولد فرص عمل متنوعة بالإضافة إلى أنها تؤدي الى إنعاش الاقتصاد وتساهم في جذب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة؛

✓ **الأهمية السياسية:** للسياحة أهمية سياسية تتمثل في:

- تحسين العلاقات الدولية؛
- النتائج الإيجابية على المستوى الاقتصادي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية؛
- تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الشعوب في الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام.

✓ **الأهمية الإجتماعية:** تكمل اهمية القطاع السياحي من الناحية الإجتماعية في:

- تحسين المستوى المعيشي ونمط الأفراد؛
- الاحتكاك بين السياح وسكان المناطق السياحية مما يؤدي الى التبادل الإجتماعي؛
- زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات وقيم أجدادها والحفاظ عليها من الزوال؛
- زيادة الوعي الثقافي و الاجتماعي بمختلف عادات والشعوب الطرف الاخر (السياح).

[1] د.صالح موهوب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 34 – 35.

ب- <u>الفرع الثاني</u>: الشروط الواجب توفرها لترقية السياحة

تتطلب السياحة توفير شروط معينة تجعل السائل يشعر بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي رسمها في مخيلته، ومن هذه الشروط:

✓ **الهياكل السياحية:** تعتبر الهياكل السياحية من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الإستفادة من عائداتها أمرا ممكنا ويمكن تقسيم هذه الهياكل الى نوعين متمايزين[1]:

- **النوع الأول:** يتمثل في السلاسل من الفنادق السياحية الضخمة وما يتبعها من تجهيزات ونقل واتصال ومرافق رياضية وترفيهية ونظرا لضخامتها وارتفاع تكاليفها وكثافة سكانها نجد إمكانية التوافد عليها أكبر من قبل الزوار الأثرياء: رجال الأعمال والأجانب؛
- **النوع الثاني:** يتمثل في الهياكل الأقل تكلفة من حيث الإنشاء مثل الموتيلات ، مساكن منفصلة ، يراعى في تصاميم بنائها خفض التكاليف ومن ثمة جذب السائح للاستفادة منها بأسعار تتماشى مع دخله.

✓ **الأمن:** يجب توفير الضمان للسائح فهو يحتاج الى ضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء كان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس.

- إن الإخلال بهذا الشرط سيؤدي إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع الى هذا المرفق ثانية، أو اللجوء إلى الإنتقام بإعطاء صورة مشوهة إلى أقاربه أو المتعاملين معه، وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة أو غير مباشرة.
- يجب على الفرد أن يتزود بقدر من الثقافة السياحية، بحيث يكون واعيا للنتائج السلبية التي ستنجم عن سلوكه اتجاه السياح المحليين و الأجانب.

✓ **الخدمات:** وهي كل مايعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرص على نظافة وتوفير المياه والنقل وتنوع الأكل وملاءمته من حيث الكم والكيف والسعر، إذ ليس مرغوبا أن تعرض هذه الخدمات مقابل تكاليف باهظة تدفع السائح الى بالشعور بالغبن والإستياء،وثمة أنواع أخرى من الخدمات تترك اثار ايجابية لدى السائح أهمها: الهاتف ، التلفاز ، الطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية ، وأماكن ممارسة الأنشطة الرياضية ككرة السلة والتنس وكرة الطاولة وكلها ذات تكاليف محدودة إلا أن مردوديتها في جانبها السيكولوجي عظيمة وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل مايدفعه من أموال.

المطلب الثالث: مقومات السياحة

مهما كان نوع السياحة فإن ورائها بعض العناصر الجذابة، تعتمد على بعض المقومات أهمها[2]:

[1] د.صالح موهوب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42 - 44.

[2] د. احمد الجلاد، **مدخل الى علم السياحة**، عالم الكتب، الطبعة الاولى، القاهرة، 1997، ص 117.

✓ **المقومات السياحية الطبيعية:** تمثل المقومات الطبيعية ركنا أساسيا في الجذب السياحي سواء بالنسبة للسياحة المحلية أو الخارجية وتلعب دورا هاما في إعداد وتسويق المنتجات السياحية، وتنقسم إلى:

* المكونات الغير الحية (الجامدة):مثل الشواطئ الرملية، مناظر الطبيعية، الشلالات ، كهوف ، مغارات ، جبال ...الخ.

* المكونات الحية: وتشمل الحيوانات البرية، والمائية، الطيور والأسماك، الغابات والنباتات، والأشجار النادرة، والمحميات الطبيعية ...الخ.

✓ **المقومات المناخية:** تعتبر المقومات المناخية من أهم وسائل لجذب السياحي لأي منطقة لأن الشمس والطقس ودراجات الحرارة أو البرودة تشكل دوافع رئيسية للسفر فالجو الحار والمشمس أعطى شهرة كبيرة للمناطق الصحراوية الجزائرية، ومواقع الثلوج في البلدان الأوروبية تساهم في جذب عدد كبير من السياح من أجل الإقامة في المناطق الباردة و من أجل التزحلق على الثلوج .

كما يعد المناخ المعتدل هو الاخر عامل جذب معتبر فمناطق عديدة اشتهرت بهذا المناخ وأصبحت تشكل وجهات سياحية ذات شهرة عالمية مثل حوض الأبيض المتوسط وجزر "الكاريبب" وجزر "موريس" وجزر "السيشل" ...الخ.

✓ **المقومات الاجتماعية:** تعد النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد والثقافات الطبيعية والفلكلور والقيم والتراث الأخلاقي والمعتقدات الدينية التي تميز أي بلد من مغريات السياحة التي يمكن أن تبنى على أساسها منتجات سياحية نوعية موجهة على الخصوص إلى فئة السياح المهتمة بالسياحة الثقافية والدينية وتشكل هذه المغريات مصدر دخل كبير بالنسبة لبعض البلدان : كالمملكة العربية السعودية (مكة المكرمة والمدينة المنورة) وفلسطين (المسجد الأقصى) وإيطاليا (الفاتيكان) ...الخ.

✓ **المقومات التاريخية و الحضارية:** تتشكل المغريات التاريخية والحضارية من الاثار والأطلال والمعالم التاريخية وبعض البنايات القديمة التي احتضنت أحداثا تاريخيا هامة وكذا المواقع التي عرفت معارك حربية مشهورة والمرافئ القديمة والتماثيل والأوثان وبقايا السدود القديمة والأنهار الاصطناعية والأحياء العتيقة والقصور الملكية وكل الموجودات الأخرى التي تسمح بتطوير منتجات سياحية ترتكز على العوامل التاريخية والحضارية.

✓ **المقومات الثقافية:** تعبر الثقافة عن مجموعة المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد والسلوكيات وأسلوب الحياة والعلاقات الإنسانية في مجتمع معين، وكل بلد ينفرد بثقافة خاصة به وتتخذ ثقافة أي مجتمع أشكالا ومظاهر تتمثل في (المهرجانات والفنون والموسيقى والرقص الشعبي والصناعات التقليدية والملابس والأزياء الوطنية...الخ). وكل هذه العوامل تعد مغريات يمكن استغلالها في تطوير المنتجات السياحية ذات الطابع الثقافي.

✓ **المقومات المادية :** يؤثر الإنسان باستمرار في الطبيعة عبر أنظمة فرعية اصطناعية من إبداعه تلعب دورا كبيرا في تنشيط السياحي وتغري السياح لزيارة بعض المناطق التي لم تكن لتعرف لولا هذه الأنظمة الفرعية الاصطناعية.

– فعلى سبيل المثال، توجد مناطق جذب ذات قيمة سياحية رفيعة المستوى في منطقتي "الهقار" و"الطاسيلي" إلا أن هذه القيمة الثقافية والسياحية تكاد أن تكون منعدمة وهذا في حالة ما إذا كان الوصول إليها مستحيلا أو كانت تفتقر للبنة الأساسية الضرورية لتنقل وإقامة السياح والتي هي من صنع الإنسان.

✓ **التسهيلات السياحية:** تعتبر التسهيلات السياحية حجز الزاوية في العمل السياحي وتكفي وحدها أحيانا لأخذ قرار السفر من عدمه، وتتمثل هذه التسهيلات عادة في تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح تأشيرة وإجراءات السفر ابتداء من الإستقبال على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج مرورا بجمارك وشرطة الحدود والنقل إلى مكان الإقامة والتكفل عند الوصول وتوجيه السائح نحو غرفته الى غير ذلك، كما تشمل أيضا خدمات المرشدين وتعميم استعمال البطاقات البنكية والشيكات السياحية، توفير مكاتب الصرف، تطور وعي السكان المحليين وقبولهم للأنشطة السياحية وللسياح الأجانب.

المبحث الثاني : دور السياحة في تمويل الاقتصاد في اطار سياسة التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي هدفا ذا اهمية كبيرة لانه يؤدي الى استخدام جميع الموارد المتوافرة وفي العديد من القطاعات المختلفة، فضلا عن انه يمثل الدعامة الاساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة باتجاه تحقيق استقرار اقتصادي، كما نجد ان للسياحة دورا مهما في تمويل الاقتصاد و هذا ما سنراه في مبحثنا.

المطلب الاول : عوائد السياحة

ان الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم تشير الى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول، والذي يساهم في رفع الدخل الوطني للبلاد من خلال عوائد نقدية وغير نقدية، والتي يمكن تلخيصها في مايلي[1]:

أ- عوائد نقدية : تتمثل في :

✓ **تدفق رؤوس الاموال الاجنبية:** تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال انواع التدفقات النقدية الاجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة او الايرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تاشيرات الدخول، والايرادات الاخرى للفنادق من قبل السائحين، اضافة الى الانفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة، او من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد الفولكلورية للسائح.

✓ **تشغيل الايدي العاملة:** تعتبر السياحة من اكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل 11% من اجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الاخرى، وحسب احصائيات منظمة السياحة العالمية فقط بلغ عدد العاملين في قطاع العملين في قطاع السياحة 202 مليون عامل نهاية 2010، ومن المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة ان تستوعب القطاعات السياحية في حدود 11.8% من اجمالي التوظيف العالمي بحلول عام 2014.

✓ **المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق:** في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فان هذا يؤدي الى تنمية وتطوير هذه الاقاليم بشكل متوازن، اي انه يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة و اعادة توزيع الدخول بين كافة افراد المجتمع.

[1] يحيى سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس و الثلاثون، 2013، الجزائر ص ص 101 ، 103.

✓ **مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:** ان الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي الى اعداد السائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير اشباع رغباتهم السياحية، لذا فان السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الاجنبي، فتقاس اهميتها الاقتصادية ايضا بحجم تاثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التاثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها الى النتيجة الصافية للميزان التجاري، سواء كانت سلبية ام ايجابية، فاذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري الى فائض او تخفف منه على الأقل، اما اذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية ايضا فإنها ستعزز النتيجة الايجابية المحققة في الميزان التجاري.

✓ **مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل:** تعد السياحة من بين اكبر القطاعات توفيرا لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر او غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة.

✓ **مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي:** تشير احصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر الى ان متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي تصل الى 10%، لانها تكون داعمة لمختلف سياسات التنويع الاقتصادي في اي بلد.

ب- عوائد غير نقدية : تتمثل في[1]:

✓ تعد السياحة اداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك اداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).

✓ تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الامم بين اقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.

✓ تؤدي السياحة الى تحسين العلاقات بين الدول.

✓ ان النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في معالجة الكثير من المشكلات السياسية.

المطلب الثاني : السياحة كبديل استراتيجي للمحروقات

تصنف السياحة ضمن قطاع الخدمات لكنها تختلف عن بقية الانشطة الخدماتية الاخرى لان النشاط السياحي يتولد عنه منتج مركب يصطلح عليه بالخدمة السياحية التي تتشكل من سلع مادية وغير مادية بطبيعة

[1] د.يحيى سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104 – 106.

الحال، تشترك السياحة في بعض الخصوصيات مع الانشطة الخدماتية، لكنها تنفرد لوحدها ببعض الخصوصيات او الخدمات نذكر منها[1]:

1. تتميز الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الارض، بالنضوب لاسيما الوقود الاحفوري على عكس السياحة، بحيث تعتبر ثروة دائمة تكاد لا تفنى لانها ترتكز على أصول إنتاجية غير قابلة للإهلاك عكس المحروقات، فجمال الطبيعة والآثار الحضارية والتاريخية والمناخ المعتدل والبحار والجبال و تضاريسها المتنوعة والثقافات المحلية تعتبر كلها اصولا انتاجية دائمة وغير قابلة للاندثار؛
2. ان احد الاسباب الرئيسة وراء تقلبات النمو الاقتصادي هو ان البلدان النامية تركز في انتاجها على المحروقات وهو من اكثر القطاعات تقلبا والتي تتعرض الى الكثير من الصدمات الداخلية والخارجية، على خلاف الدول المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية اكثر تنوع؛
3. محاربة لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي، حيث ان معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم وخصوصا في امريكا الجنوبية وإفريقيا وبلدان الخليج العربي تمثلت بالفشل في النمو السريع على رغم توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان، وبالتالي فإن استغلال السياحة سوف يساعد على التقليل من هذه اللعنة؛
4. تتميز السياحة بسمة جوهرية تتمثل في ان المستهلك (السائح) يأتي بنفسه الى مكان انتاج الخدمة السياحية من اجل استهلاكها، اي جلب العملة الصعبة لأن الخدمة السياحية غير قابلة للشحن؛
5. تتسم السياحة بتعدد الاطراف المتداخلة في الانتاج السياحي لان المنتج مركب وتساهم في تشكيلته عدة قطاعات ومتعاملين وعملاء مستقلين، اي وجود ايراد جديد للدولة المتمثل في الضرائب التي تفرضها على جل القطاعات والمتعاملين والعملاء الذين يعملون ضمن المجال السياحي، اي ان السياحة منتج مركب ومتداخل؛

المطلب الثالث : السياسات المقترحة للنهوض بالسياحة

ان تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات يجب مراعتها، فأي خطة تنمية سياحية تتطلب تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية، ووضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ، بالاضافة الى ضرورة[2]:

- ✓ دعم الدولة للقطاع السياحي وربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية والادارية والاجتماعية لمختلف القاطاعات؛

[1] سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل هيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي(2003 – 2015)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد السادس والثلاثون، كانون الاول، 2017 العراق، ص 119- 120.

[2] يحيى سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98 – 100.

✓ **نقل التقنيات الحديثة والمتطورة:** تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، وباستطاعة الاستثمارات الاجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال.

✓ **تثمين التراث الوطني:** ينبغي ان تهدف السياسة المستقبلية المقترحة للنهوض بالسياحة الى ضرورة تثمين واستغلال التراث الوطني من موارد طبيعية وثقافية وحضارية وتاريخية لأنها تشكل المكونات الاساسية للمنتج السياحي الذي يبحث عنه السائح.

✓ **رفع مستوى نوعية الخدمات السياحية:** يتعين على السياسة السياحية المقترحة ان تضع ضمن اهدافها ضرورة نوعية الخدمات والارتقاء بها وذلك من خلال:

- الارتباط الوثيق بين الانشطة السياحية والعولمة؛
- تطوير الهياكل الفندقية؛
- تحسين و ترقية الخدمات السياحية؛

❖ نعتقد ان السياسات المقترحة للنهوض بالسياحة مستقبلا تتمثل في اقامة صناعة سياحية حقيقية وتنافسية بإمكانها المساهمة في تثمين الموارد السياحية وتحسين المحيط وخلق الثروة ومناصب الشغل وتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق موارد مالية لاسيما بالعملة الصعبة .

المطلب الرابع: مشاكل السياحة في الدول النامية.

تتباين المعوقات التي تواجه قطاع السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في الدول العالم. وفي الدول النامية يعاني هذا القطاع من العديد من العقبات والمشكلات التي ادت الى تقليص دوره في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها[1]:

✓ الافتقار الى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة و افاق تطويرها، حيث لم ترسم سياسة سياحة تخصصية ضمن فترات زمنية محددة، والعالم وفق خطط قريبة المدى ومتوسطة و بعيدة المدى، فهذه واحدة من المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية؛

✓ ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية، مما يقلل وباستمرار من اهميتها في اطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة، وبما يؤدي الى قلة المشاريع السياحية المنجزة او المخطط لها في المستقبل؛

[1] فارس كريم بريهي، **تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الثالث، يونيو 2010،العراق، ص 32 – 34.

✓ عدم توفر البيانات والمعلومات الواضحة عن السياحة في الدول النامية، اي غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي؛

✓ تواضع نوعية البنى التحتية السياحية او قصور في المرافق الاساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي؛

✓ قلة المؤسسات التعليمية السياحية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية؛

✓ تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي، وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث و الاحصاءات و الاعلام السياحي؛

✓ الاهمال للمناطق السياحية و الأثرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير واضح في اعمال الصيانة والترميم و اعادة البناء و اعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق؛

✓ تفاقم ظاهرة تهريب الاثار والقطع التاريخية بسبب عدم وجود كفاية الوسائل للحد منها مما اسهم في تفاقم هذه المشكلة؛

✓ ضعف الوعي السياحي، وتخلف النوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى افراد المجتمع من اجل الحفاظ على معالم السياحية؛

خلاصة الفصل :

السياحة هي انتقال اي شخص من مكان اقامته الى اي مكان اخر لمدة قصيرة نسيبيا والانفاق من مدخراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره، اي ان الامر متعلق بالزمن وعنصر الانفاق، واخيرا اعتبار السائح على انه زائر.

كما تتسم السياحة بخصائص مميزة ترتكز على مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية ودينية والحضارية، يصطلح عليها ب "عوامل الجذب السياحي".

كما تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية وتشكل بالتالي موضوع اهتمام ودراسة من قبل مختلف المفكرين والباحثين وتبعا لذلك تكون لها علاقة وطيدة مع الكثير من العلوم الاخرى.

تصنف السياحة ضمن قطاع الخدمات لكنها تختلف عن بقية الانشطة الخدماتية الاخرى لان النشاط السياحي يتولد عنه منتج مركب يصطلح عليه"الخدمة السياحية" التي تتشكل من سلع مادية وسلع غير مادية بطبيعة الحال، تشترك السياحة في بعض الخصوصيات مع الانشطة الخدماتية لكنها تنفرد لوحدها ببعض الخصوصيات حيث يمكن ان نذكر: السياحة ثروة دائمة– السياحة غير قابلة للشحن – السياحة غير قابلة للتخزين...

الفصل الثاني

تمهيد:

إن الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على البترول قد تسبب في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يحدث في كل مرة نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فيخلق بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز في موازين الدولة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي او الريعي.

الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية الاخرى فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص وأهملت تطوير القطاعات الأخرى لتفعيل دورها في إحداث تنمية شاملة و مستديمة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، و بالنظر إلى هذا كله يتحتم على الجزائر التفكير الجدي وإعادة النظر في رسم السياسة التنموية من خلال إيجاد قنوات بديلة من الموارد الدعم التنمية الاقتصادية.

من بين أهم الحلول المتاحة أمام الجزائر لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي قد تنجر عن انهيار اسعار البترول وتراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة الاستثمار في قطاع السياحة للنهوض باقتصادها و هو الحل الذي يجمع عليه الكثير من الاقتصاديين فالجزائر تملك من المؤهلات بما يجعلها تحتل الريادة في هذا المجال اذا ما توفرت الإرادة السياسية فالسياحة واحدة من اكبر الصناعات نموا في العالم فقد اصبحت اليوم من اهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاعا انتاجيا يكتسي اهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني بما تحققه من تدفقات مالية و تحسين ميزان المدفوعات و مصدرا للعملات الصعبة و خلق فرص الشغل و فرصة التحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

أن القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلا تنمويا فعال في الجزائر، إذ تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة ، الزراعة الاتصالات والمواصلات فتفعيل دور النشاط السياحي في الجزائر للمساهمة في النمو الاقتصادي، أصبح يحتل مكانة لدى المهتمين بشؤون الاقتصاد في هذا الوقت بالذات، بحثا عن مصادر أخرى للدخل غير النفط، لما لهذا القطاع من مساهمات فاعلة في اقتصاديات العديد من الدول، بعد أن أصبحت السياحة تشكل جزءا مهما من التجارة الدولية فهي تأتي في المرتبة الخامسة من صادرات أكثر من 80% من دول العالم، وتعتبر مصدرا مهما للدخل والعملة الصعبة لكثير من الدول النامية. إن ما تتمتع به الجزائر من إمكانات مادية وبشرية وبيئية يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، غير أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال .

وعليه فقد تم تقسيم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: المناخ السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل سياسة التنويع الاقتصادي وأهمية السياحة في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: المناخ السياحي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي لها امكانيات سياحية متنوعة طبيعية كانت او تاريخية، بحيث يعتبرها السياح مقصدا هاما للسياحة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر وأهم هيئاتها

الفـــرع الأول: تطـــور الســـياحة الجزائريـــة خـــلال المرحلـــة الممتـــدة مـــن (2001 – 2017)

في بداية العشرية الأولى من هذا القرن ابدت الدولة نيتها في رسم سياسة جديدة للتنمية السياحية، وتجلى ذلك بوضوح من خلال وضع الادوات اللازمة للتكفل بتنمية هذا القطاع حيث تم اعداد خطة عمل للتنمية السياحية المستدامة طويلة المدى في أوت 2001 تمتد على عشرية كاملة وحددت افاقها في حدود سنة 2010[1].

حددت اهداف هذه الخطة التنموية في انجاز 50.000 سرير فندقي جديد بكلفة استثمارية قدرت ب (90) مليار دينار، ينتظر منها استحداث حوالي 100.000 منصب شغل بين مباشر وغير مباشر واستقطاب تدفقات سياحية سنوية تصل الى حوالي 2.2 مليون سائح أجنبي وتنجر عنها ايرادات مالية بالعملة الصعبة حددت بمليار وستة مائة مليون (1.6) دولار.

ولتجسيد هذه السياسة، قامت الوزارة المكلفة بالسياحة بوضع الاطار التشريعي اللازم لذلك حيث اصدرت سنة 2003 ثلاث قوانين اساسية تتعلق ب: (تحديد التنمية المستدامة في الجزائر، تهيئة مناطق التوسع السياحي قصد وضعها في متناول المستثمرين، وطرق استغلال الشواطئ البحرية لأغراض سياحية).

وفي نفس السنة تم ادخال تعديلات ومراجعات على الخطة التنموية لجعل هذه الاهداف المسطرة اكثر طموحا ومددت بالمناسبة اجال تنفيذها الى الى نهاية سنة 2013[2]. تبعا لهذا التعديل، تم رفع عدد الأسرة الجديدة الواجب انجازها الى 187.000 سرير بتكلفة مالية قدرها 232.5 مليار دينار ينتظر من ورائها استحداث 230.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر واستقطاب حوالي 3.1 مليون سائح أجنبي والحصول على حوالي 6.4 مليار دولار سنويا في نهاية تنفيذ الخطة.

ولكن سرعان ما خيم الجمود على هذه الخطة وبقيت تراوح مكانها بسب تردد السلطات العمومية بخصوص الأهداف المسطرة و تسخير الوسائل اللازمة لتنفيذها من جهة وعدم استقرار القطاع السياحي من جهة أخرى.

تم إصدار التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في جانفي 2008 من قبل السلطات المعنية والذي يحدد السياسة السياحية الوطنية الى حدود سنة 2025 وكذا الاليات التي يجب الاعتماد عليها لتنفيذ السياسة الجديدة والتي من شأنها اعطاء دفع جديد للتنمية السياحية في الجزائر، حيث تمت برمجة انجاز

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat:Plan d'action pour le développement durable du tourisme –Horizon 2010, Aout 2001.

[2] Ministère du Tourisme : Projection décennale du développement du secteur du tourisme 2004 – 2013.

75.000 سرير فندقي جديد في حدود 2015 بتكلفة مالية قدرها 4.5 مليار دولار اي ما يعادل 4.500 مليار دينار (1 دولار= 100 دينار) تمكن من خلق 400.000 منصب شغل مباشر و غير مباشر في نهاية تنفيذها تتوقع هذه الخطة استقطاب حوالي 2.5 مليون سائح أجنبي وتحصيل ايرادات مالية بالعملة الصعبة تتراوح مابين 1.5 الى 2 مليار دولار.

اضافة الى ذلك انتهت الفترة المتوسطة والتي تتراوح من 2008 ال 2015 حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية دون تحقيق اي نتائج تذكر والأكثر من ذلك فان الاهداف الكمية للمرحلة المتبقية والممتدة من 2016 الى 2025 والتي هي على ابواب الانتهاء لم تحدد بعد وهذا يدل بكل تأكيد على نقص الاهتمام بهذا القطاع، حيث نلاحظ أن عدد الإنجازات المحققة خلال الفترة الممتدة من سنة 200 الى 2012 قد وصلت الى 20.455 سرير، انجز معظمها من قبل القطاع الخاص وهذا الرقم، بعيد كل البعد عن الأهداف المسطرة في مختلف السياسات المتعاقبة والتي حددت على التوالي بحوالي 50.000 سرير ثم 187.000 سرير و اخيرا 75.000 سرير.

الفرع الثاني: الهيئات المهمة في القطاع السياحي

ان للمؤسسات و المنظمات السياحية دور مهم في تنفيذ السياسة السياحية، كما تلعب دورا كبيرا في تنشيط وترقية الاستثمار ومن الهيئات الموجودة في الجزائر [1]:

1. وزارة السياحة (matta) :

تأسست بموجب مرسوم رقم 1-474-63 المؤرخ في 1963/12/20 وحدت بموجب المهام الموكلة اليها والمتمثلة في:

- التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته؛
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة؛
- انجاز المخططات التنموية السياحية.

2. الديوان الوطني للسياحة (ONT):

انشئ الديوان بموجب أحكام المرسوم 88-214 بتاريخ 1988/10/31 المعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 1992/10/31، تتعلق أهدافها بما نص عليه القانون رقم 01-903 بتاريخ 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على أن الترقية السياحية تعتبر ذات منفعة عامة وتقع على عاتق الدولة، كما تنص هذه المادة على أن الديوان الوطني يتولى مهمة تأطير الترقية السياحية ويحدد قانونها الأساسي وتنظيمها ومهامها عن طريق التنظيم.

[1] وزاني محمد، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر دراسة القطاع السياحي لولاية السعيدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص ص 140 – 146.

3. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT):

تم انشاء الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 1998/02/25، تتمتع بالشخصية المعنوية ومسؤولة عن التسيير ومكانة بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية للسياحة، و من مهامها:

- الحماية والمحافظة على المناطق السياحية؛
- الحرص على توفير و انشاء المرافق العمومية؛
- تهيئة الأراضي المعتمدة التي تخدم الاستثمار السياحي؛
- الحرص على احترام القوانين المتعلقة بمخططات التهيئة السياحية؛
- اقتناء الاراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.

4. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):

انشئت حسب المرسوم رقم 98-94 الصادر بتاريخ 1998/03/10، وتتكلف ب:

- انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها؛
- القيام بدراسات التهيئة السياحية؛
- مراقبة المشاريع التنموية؛
- تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

5. اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية:

أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 94-39 سنة 1994، مهامها:

- اقتراح القواعد التنظيمية لتنمية وترقية السياحة؛
- تسهيل التدفقات السياحية الوطنية والدولية؛
- تبسيط الاجراءات لجذب السياح؛
- تحسين العلاقة بين مختلف الخدمات والأنشطة السياحية؛
- حماية وتقييم الارث الطبيعي، الثقافي، التقليدي والتاريخي.

6. الدواوين المحلية للسياحة:

وهي دواوين ولائية للسياحة وتلعب دورا وسيط بين الديوان الوطني والدواوين المحلية ويتواجد اكثر من 50 ديوان محلي للسياحة على المستوى الوطني، مهمتها:

- المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية؛
- إعلام السياح وتنظيم الرحلات السياحية؛
- التنسيق والتبادل بين الدواوين.

7. مؤسسات التكوين:

وهي مؤسسات مختصة في التكوين السياحي، وأهم هذه المؤسسات على المستوى الوطني لدينا (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر)، كما هناك المدرسة العليا للسياحة الذي من المفروض أن يكون أولى اهتمامات الوزارة إنعاش السياحة الوطنية.

8.النادي السياحي الجزائري (TCA):

لديه عدة مهام تساهم في دعم السياحة تتمثل فيما يلي:

- المساعدة في تنمية السياحة في الجزائر؛
- تنظيم الرحلات بهدف التعريف بالجزائر؛
- تقديم المساعدة للسياح الراغبين في زيارة الجزائر.

المطلب الثاني: مقومات السياحة في الجزائر

للجزائر مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون دولة سياحية بامتياز نظرا للعوامل التي تمتلكها، كما أن الاحصائيات تؤكد أن الجزائر باستطاعتها ان ترتقي بالقطاع السياحي، نظرا للتنوع الكبير في عوامل الجذب الطبيعية(غابة، شواطئ، سهول، هضاب وجبال)، دون ان ننسى الصحراء والتي تم تصنيفها من بين الأجمل في العالم، ومن بين أهم هذه المؤهلات نذكر: [1]

1. الموقع الجغرافي:

الجزائر هي أكبر بلدان القارة الإفريقية من حيث المساحة، وتقع في شمال إفريقيا، تعتبر الصحراء الجزء الأكبر منها وتتخللها الهضاب والتلال شمالا وصولا الى البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1644 كم، تقع الجزائر شمال افريقيا بين تونس والمغرب، وتبلغ مساحتها 2.381.741 كم.

2. الأقاليم:

تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق الى الغرب بشكل متوازي وهي:

- اقليم الساحل: و الذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذات الساحل وتكون من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان؛
- اقليم التل: و يتكون من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في هذه المنطقة؛

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف،2012، ص ص 107 – 110.

- اقليم الصحراء: ويشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية.

3. المناخ:

تتميز الجزائر بثلاث أنواع من المناخ:

- مناخ متوسطي يمتد على طول الساحل من الشرق الى الغرب بدرجة حرارة 18 درجة من شهر أكتوبر الى أفريل و 30 درجة فأكثر من شهر أوت الى جويلية ويتميز بجو حار رطب؛
- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر الى ماي وتصل درجة الحرارة الى أقل من 5 درجات في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل ال أكثر من 30 درجة؛
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات يتميز بموسم طويل حار من شهر ماي الى سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة أحيانا الى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ وهذا ما يزيد من حركة السواح في فصل الشتاء.

4. الحمامات المعدنية:

تتوفر الجزائر على مايفوق 200 منبع للمياه الحموية الجنوبية بالإضافة الى 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج، توجد حوالي 50 محطة حموية من بينها حمام بوغرارة بتلمسان القريبة مع الحدود المغربية، حمام بوحنيفة بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام الشلالة بقالمة، حمام قرقور بسطيف وأخيرا حمام الصالحين ببسكرة، كما أن هناك أكثر من 60% من المنابع الحيوية المحصاة غير المستغلة ولا تزال على طبيعتها.

5. صحراء الجزائر:

تمثل صحراء الجزائر في الجنوب أكبر منتج سياحي في البلاد، إذ تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب 2 مليون، ويمكن تقسيمها الى خمس مناطق[1]:

- غرداية (ميزاب): صنفت المعالم المعمارية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، وأم مدنهابني بزنت، وتشتهر بالواحات والبساتين والنخيل؛
- أدرار: تعرف هذه المنطقة بتاريخ مختلف الثقافات ووجود القلاع القديمة؛
- اليزي: الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي وتعرف هذه المطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت عام 1972 من طرف اليونيسكو كتراث عالمي، تتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري هي منطقة سياحية بامتياز؛
- تندوف: وهي منطقة تحتوي على قصور قديمة موزعة فهي شبه متحف في الهواء الطلق؛

[1] بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية إستكشافية وإحصائية، مجلة البحوث الإقتصادية العربية**، العدد 66، 2014، ص 11.

• تمنراست(الهقار): وهي حضيرة وطنية أنشئت سنة 1987، تتميز بتضاريسها وثروتها الحيوانية ونقوش التي تشكل إمتيازات حقيقية للسياحة.

6. المواقع التاريخية:

عرفت الجزائر عبر مختلف العصور العديد من الحضارات التي تركت أثر كبير ذو قيمة تاريخية:

• قلعة بني حماد: تقع شمال شرق ولاية المسيلة أنشئت في 1007م على يد حماد بن ملكين، هي من الرموز الإسلامية بالجزائر فيها الكثير من المعالم الأثرية أهمها المسجد الكبير ومصلى قصر المنار بالإضافة الى قصر الأمير المشابه لقصر الحمراء بالأندلس؛

• جميلة: أسست على يد الإمبراطور الروماني نرفا Nervo بين عامي 96م و 98م تقع على بعد 50 كم من مدينة سطيف وهي تحتوي على أجمل المعالم الأثرية؛

• وادي ميزاب: عبارة عن هضبة كلسية تقع شمال الصحراء سميت بالشبكة نظرا لشبكة الأودية العديدة، صنفت ضمن التراث العالمي في 1982 م على يد اليونيسكو؛

• تيمقاد: تقع شرق ولاية باتنة، بنيت على يد الرومان سنة 100 م في عهد الإمبراطور تراجان الذي بناها لأغراض إستراتيجية، تتميز المدينة بتصميم جيجل وبالأبنية المبنية من الحجارة والأعمدة المنحوتة؛

• تيبازة: وتعني هذه الكلمة باللغة الفينيقية (الممر) لأنها كانت معبر بين مدينة الجزائر وشرشال تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبعد عن الجزائر العاصمة ب 550 كم غربا، أسسها الفنيقيون كإحدى المستعمرات التجارية ؛

• القصبة: تقع في ولاية الجزائر، تتميز بشوارعها الضيقة وقلعها الأثرية وبثرائها المعماري التاريخي مما دفع منظمة اليونيسكو بتسجيلها ضمن التراث العالمي عالم 1990 م، ومن معالمها الشهيرة المنازل ذات الطراز العربي الإسلامي ومسجد كتشاوة.

7. المواصلات و الاتصالات:

تتميز الجزائر بشبكة من المواصلات و الإتصالات التي تساهم في الميدان السياحي[1]:

أ- **المواصلات:** تحتوي الجزائر على عدة طرق ووسائل المواصلات أهمها:

• الطرق البرية: تمتلك الجزائر أكثر من 104 ألف كم من الطرق الوطنية، كما تمتلك 38100 كم طرق صالحة للسير والحركة، كما تم إنشاء طريق السيار شرق-غرب و الذي يربط مع كل من تونس و المغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن ويبلغ طوله 1216 كم؛

كما تمتلك الجزائر شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها 4200 كم منها 215 خطوط مكهربة وتغطي 17% من النقل البري.

[1] حميدة بوعموشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

- النقل الجوي: للجزائر أسطول جوي يتكون من 63 طائرة، كما يوجد لديها 55 مطار منها 12 مطار دولي والباقي داخلي أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران؛
- النقل البحري: يتم النقل البحري عبر17 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية وسكيكدة وبعضها اخر متعدد الأنشطة كميناء العاصمة ووهران وعنابة،كما يحتوي الأسطول البحري حوالي 74 سفينة بحرية.

ب_ الاتصالات: بفضل التحولات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر وإنفتاحها على الأسواق الدولية أدى هذا الى تحرير قطاع الإتصالات السلكية ولا سلكية ما أدى لثروة الاتصالات من خلال التطور الذي عرفه الهاتف المحمول، فهناك المتعامل الوطني موبيليس بالإضافة الى دخول المتعامل الأجنبي "جيزي" و اوريدو" ما أدى الى زيادة المنافسة و ازدياد عدد مستعملي الهاتف.

8. الأقطاب والمتاحات السياحية في الجزائر:

إن المساحة الواسعة للجزائر أدى إلى إمكانية تقسيمها إلى عدة وجهات سياحية جذابة وذلك عن طريق المناحات السياحية، الموجودة و تتمثل في[1]:

أ- الأقطاب السياحية في الجزائر:

حددت دراسة المخطط الوطني سبعة أقطاب سياحية من الغرب الى الشرق، وهي كما يلي:

- القطب الأول: وهران، تلمسان و يشمل مناطق أثرية وتاريخية كمدينة منصورة السياحية؛
- القطب الثاني: شرشال، تيبازة، الجزائر، بومرداس، منطقة القبائل، ويشمل القرى ومناطق طبيعية وشواطئ؛
- القطب الثالث: بجاية، جميلة، سطيف و يشمل اثارا رومانية و متاحف و شواطئ و حضيرة قورايا؛
- القطب الرابع: عنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارف ويشمل عدة اثار رومانية؛
- القطب الخامس: الاوراس، تيمقاد، قلعة بني حماد، بسكرة، بوسعادة ويشمل اثارا رومانية وجبالا ومناظر طبيعية؛
- القطب السادس: غرداية، تيميمون ويشمل العمران الصحراوي وواحات النخيل ووادي ميزاب والقصور المعلقة؛
- القطب السابع: الطاسيلي، الهقار و هو عبارة عن متحف طبيعي وإرث حضاري عريق وزاهر؛

ب-المناطق السياحية:

يسمح التنوع الطبيعي والتاريخي والحضاري في الجزائر بممارسة مختلف النشاطات السياحية منها:

- السياحة الساحلية أو الشاطئية؛
- السياحة الصحراوية (الإستكشافية)؛
- السياحة المناخية (الريفية)؛

[1] بوبكر بداش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12 – 13.

- السياحة الحضرية؛
- السياحة الثقافية؛
- السياحة الرياضية و الشبابية.

المطلب الثالث: المؤشرات السياحية في الجزائر

هناك العديد من المؤشرات التي تبين حالة السياحة في البلد ونموها وتدهورها من بين هذه المؤشرات مايلي:

1. عدد السياح المتدفقين للجزائر:

يعتبر تطور السياح المتدفقين من بين أهم المؤشرات التي تدل على تطور السياحة في أي بلد وتطور هذا المؤشر بشكل جيد في الأونة الأخيرة بالجرائر، وقد تزايد عدد السياح المتدفقين اليها بغض النظر عن طبيعتهم، ويمكن توضيح التطور الحاصل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر في الفترة(2006-2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السياح الإجمالي	1637582	1740000	1772000	1911506	2070496
معدل النمو%		6,50%	1,64	7,89	8,31
عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج	1159224	1230000	1215000	125696	1415509
معدل النمو%		6%	-1,37	3,35	13,72
عدد السياح الأجانب	478358	511000	557000	655810	654987
معدل النمو%		7%	8,9	17,8	-0,12
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
عدد السياح الإجمالي	2394887	2634056	2732731	2301371	1709994
معدل النمو	15,66	9,88	3,75	-15,78	-25,7
عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج	1493286	1652101	1768578	1361248	626873
معدل النمو	5,49	10,64	7,06	23,03	53,95
عدد السياح الأجانب	901642	981905	964153	940125	1088121
معدل النمو	37,66	8,91	-1,81	-2,49	15,21

المصدر: تقرير عن السياحة الجزائرية من المنظمة العالمية للسياحة.

نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر منذ سنة 2006 إلى غاية 2008 معظمهم من السياح الجزائريين المقيمين في الخارج لكن انخفض عددهم إلى أدنى حد سنة 2009 مع بقاء عدد السياح الأجانب ثابت وذلك راجع إلى الأزمة المالية التي أدت إلى عزوف الأفراد عن السياحة ، وبعد ذلك ومع نهاية سنة 2009 عاد عدد السياح الإجمالي للارتفاع مجددا بصورة واضحة إلى غاية سنتي 2013 و 2014 نلاحظ تراجع في السياح الجزائريين المقيمين بالخارج عن السياحة في الجزائر، وهذا بسبب الأسعار المغرية في بعض الدول السياحية المجاورة خاصة تونس وزيادة طفيفة في عدد السياح الأجانب وذلك بسبب بعض الهجمات الإرهابية الحاصلة في بعض البلدان السياحية ما جعل الجزائر هي الوجهة البديلة.

2. توزيع الأجانب بحسب الغرض من الزيارة:

إن قدوم السائح الأجنبي الى الجزائر مهم جدا لما له تأثير في الاقتصاد عن طريق موارد من العملة الصعبة، ويمكن توضيح هذا التوزيع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2): توزيع الأجانب حسب غرض الزيارة في الفترة(2011-2015)

السنوات	ترفيه واستجمام	سياحة الأعمال	المهمات الرسمية
2011	629912	267789	3941
معدل النمو	1.02%	-	-
2012	702227	276404	3325
معدل النمو	11,48%	3,22%	-15,63%
2013	672353	288756	3044
معدل النمو	-4,25%	4,47%	-8,45%
2014	611568	227218	1339
معدل النمو	-9,04%	13,32%	-56,01%
2015	723098	358785	12330
معدل النمو	18,04%	9,65%	-7,54%

المصدر: تقرير عن السياحة الجزائرية من المنظمة العالمية للسياحة.

نلاحظ أن غرض الأجانب من السياحة في الجزائر على مدار خمس سنوات الأخيرة هو الترفيه والاستجمام التي كانت مستقرة نوعا ما بنسبة تفوق 60% مقارنة بسياحة الأعمال بحوالي 33% وسياحة المهمات الرسمية المنخفضة جدا تصل إلى 7%.

3. المتاحات الفندقية في الجزائر:

من بين أهم العوامل التي تساعد على النهوض بالسياحة في أي بلد هو ما يمكن توفيره من متاحات فندقية للسائح من الناحية الكمية والنوعية وذلك لاستهداف أكبر فئة من السياح بمختلف المداخيل، ويمكن توزيع المتاحات الفندقية حسب الطابع، ويمكن توزيع المتاحات الفندقية حسب الطابع حيث يمكن توضيح هذا التوزيع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1-3): يوضح توزيع الفنادق حسب الطابع (2013-2014)

الطابع	2013		2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55988	872	61012
ساحلي	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4647
حموي	46	5467	26	4259
حموي	19	1405	18	1825
الإجمالي	1176	98804	1185	99605

المصدر: تقرير عن السياحة الجزائرية من المنظمة العالمية للسياحة.

نلاحظ أن عدد الفنادق ارتفع بزيادة طفيفة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، حيث أن الزيادة مست الفنادق ذات الطابع الحضري والساحلي، أما بالنسبة للفنادق المتبقية فنلاحظ انخفاض عددها إما بسبب إغلاقها لعدم توافقها مع المعايير المطلوبة من ناحية الكمية أو النوعية الجيدة، أو بسبب إفلاسها.

المبحث الثاني: تحليل سياسة التنويع الاقتصادي واهمية السياحة في الاقتصاد الوطني

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية. إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ومط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ أغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية.

من خلال ما سبق نحل بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية، ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل في هذه الحالة، ولذلك وجب التفكير في تنويع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأي تذبذب في أسعار المحروقات، سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من خلال التسهيلات و التحفيزات الضريبة لها وكذا تقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة.

المطلب الاول: التنويع الاقتصادي في الجزائر

يشهد اليوم الاقتصاد الجزائري صدمات متوالية بفعل انخفاض اسعار النفط مما انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لان الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع وحيد في ايراداته، لذا كان لابد على الحكومة الجزائرية البحث عن بدائل للخروج من الازمة، فلجأت الى تفعيل القطاعات الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والصناعة والخدمات وذلك لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المأمولة والجدول التالي يبين مؤشرات افاق الاقتصاد الكلي في الجزائر في الفترة 2013_2018:

الجدول رقم(2-1) : مؤشرات آفاق الإقتصاد الكلي في الجزائر

المؤشرات / السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي	زراعة	صناعة	خدمات
2013	2,3	8,2	2,3	**-0.3**
2014	4	2,5	3,4	**5,6**
2015	4,5	7,6	4,1	**3,7**
2016	4,2	4,8	4,5	**3,4**
2017	3,4	4,9	3,2	**3**
2018	3,1	4,5	3,2	**2,4**

المصدر: البنك الدولي ، قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة .

الشكل رقم (2-1): مؤشرات آفاق الإقتصاد الكلي في الجزائر

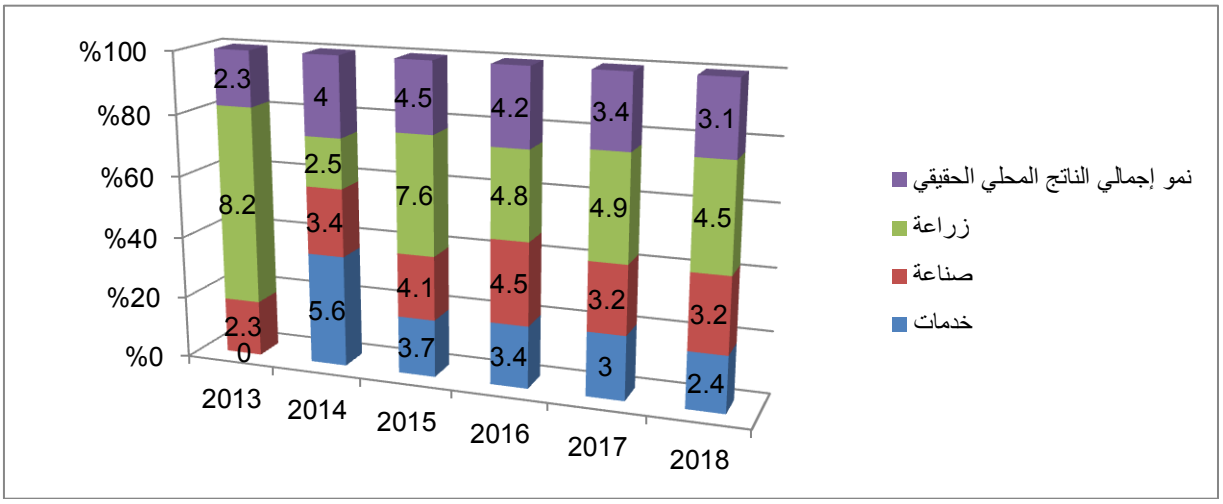

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج excel

1. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي:

مازالت الزراعة في الجزائر تعتمد في اغلبها على الطرق التقليدية، الامر الذي اثر كثيرا على انتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف للشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير مقارنة بالقطاعات الاخرى من جهة، وكذا بسبب تدني الاجور من جهة اخرى،مما سبب ذلك تنقل العمالة الى القطاع الخدماتي، اذ سجلت نسبة 8.9% سنة 2012 وبتغير قدره 0% عن النسبة المسجلة في 2012، اذ تعتبر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى مقارنة بالمساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لاخر، اذ تقدر نسبة الاراضي المزروعة فعلا

في الجزائر 3.28% من الحجم الاجمالي من الأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة ب 404.221 كلم2[1]، والجدول التالي يبين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2011_2013:

الجدول رقم (2-2) : الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي
2011	199.416,64	16.242,60
2012	207.821,72	18.334,02
2013	209.415,56	20.573,39

المصدر : صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2014.

2. مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الصناعات الإستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني والمرتبطان مباشرة بقطاع النفط والقطاعات الفرعية التابعة له، لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية من خلال:

- ترقية الاستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية والدولية من اجل تحقيق التنمية الصناعية؛
- تقوية القدرات الصناعية الوطنية خاصة في مجالي استغلال وتحويل الموارد المحلية؛
- تأهيل وتحديث المؤسسات،مع اعتماد معايير الجودة في التسيير و الانتاج؛
- ترقية الابتكار وتحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الانتاجية.

والجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية للوطن[2]:

الجدول رقم (2-3) : مساهمة الصناعات الإستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الوطني

السنوات	صناعات إستخراجية	صناعات تحويلية	مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي	مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي
2010	1093	147.4	36.2	4.2
2011	1040.9	149.6	37.6	3.7
2012	1108.7	150.6	35.6	4.2

المصدر : تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية"

[1] قريجيج بن علي ، زايري بلقاسم ، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، المجلد 07 ، العدد 12 ، شهر جانفي 2017 ، ص 246 .

[2] قريجيج بن علي ، زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 249 .

3. مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:[1]

اما بالنسبة لقطاع الخدمات في الجزائر فهو يشهد تحسن تدريجي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل الى 10620.3 مليون دينار في سنة 2015 مقارنة بسنة 2000 حيث كان حوالي 1841.9 مليون دينار هذا راجع الى سياسة الجزائر في تطوير مختلف مؤشرات التنمية اما فيما يخص مؤشر التنوع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر هيرشمان هيرفندل حيث هذا المؤشر يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع.

الجدول رقم (2-4) : القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة المضافة	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85

المصدر : قريجيج بن علي ، زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 253 .

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%، علما أن القطاع السياحي غير مدرج في حسابات الناتج فهو ضمن قطاع الخدمات ككل، وبما أن هذا القطاع من بين القطاعات المعول عليها في التنويع الاقتصادي، ونظرا لما يتضمنه من إمكانات كبيرة كما لاحظناه سابقا، سنقوم بإعطاء نظرة عن مدى مساهمة هذا القطاع في الإنتاج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبين لنا نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2017):

الجدول رقم(2-5):مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الفترة(2001-2017)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة	1,4	1,60	1,60	1,70	1,80	1,70	1,02	2,05	2,30	3,40	3,30	3,30	3,60	3,30	3,50	2,50	2,80

المصدر: مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة والصناعات التقليدية، أفريل 2018.

[1] الشارف بن عطية سفيان ، **الإقتصاد الجزائري بين التنويع الإقتصادي و لغز أحادية المصدر** ، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 04 العدد 8 /2018 ، ص 111 .

كما يتضح من الجدول فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تعد ضعيفة جدا، والتي لم تصل إلى 4% خلال كل سنوات الدراسية، وهي نسبة ضعيفة جدا وأقل من مساهمة قطاع الصناعة، كما أن هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل عن 10%، كما يمكن إرجاع هذا الضعف في القطاع السياحي إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في PIB نتيجة أسعار البترول المرتفعة مما أدى إلى إهمال باقي القطاعات الاقتصادية والتي مناه القطاع السياحي. يرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة أسباب منها:[1]

– غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز ، غياب التشاور حول الأمور الأساسية ومفصل ضعيف مع حقائق الميدان).

– نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

– طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية)؛

– ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة و الخاصة، غياب خادمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية)؛

– عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد التكنولوجي الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛

– عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج.

– مشكلة العقار السياحي، كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

[1] يحي سعيدي، سليم عمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس الثلاثون، 2013.

المطلب الثالث: معوقات السياحة في الجزائر والحلول الممكنة

احصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص او المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي الجزائري، إلا ان هناك بعض الحلول الممكنة لتجاوز هذه المعوقات.[2]

الفرع الأول: معوقات تفعيل القطاع السياحي في الجزائر

هناك بعض الحواجز التي تقف كعراقيل امام تفعيل السياحة في الجزائر وتتمثل في:

- عدم توفر الحس الجيد لمنتجات السياحة الجزائرية كمواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية؛
- ايواء و فندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية و أصالة، هياكل ايواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية)؛
- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية لتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الاسفار وميثاق يحكم المهنة)؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما ان نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات العرض السياحي بامتياز؛
- ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفاءات العامة و الخاصة، غياب خدمات جذابة واعمال لابراز المنتجات المحلية)؛
- تغلغل ضعيف لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في قطاع السياحة)؛
- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال اضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف اليه عدم التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج)؛
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال او ايفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي)؛

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري**، ورقة بحثية، 2015،ص ص 16-17.

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/number-04-june-2016/3000-requirements-for-the-development-of-the-tourist-sector-in-the-algerian-economy.

- الامن مسالة اساسية (غياب الامن الصحي الغذائي اضطرابات ...)؛
- عجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الاعلام والاتصال الايجابي مما ادى الى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة و التسويق، انعدام ادوات للإعلام على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب انشطة اعلامية)؛
- كما ان هناك عوائق ومعوقات حالت دون الاستثمار السياحي في الجزائر تتمثل في:

مشكلة العقار السياحي، كثرة الاجراءات الادارية وانتشار البيروقراطية و الفساد، بالإضافة الى ضعف الحوافز الموجهة اساسا للاستثمارات السياحية و اشكالية التمويل السياحي.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل السياحة

هناك بعض الحلول الممكنة التي تمكن من تجوز هذه المعوقات والنهوض بالسياحة تتمثل في[1]:

1. **تاهيل العنصر البشري الكفؤ:** صحيح ان الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها اهملت المورد البشري الذي يعد روح او المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها و تاهيلها وحتى اعادة تأهيلها ان لزم الامر؛
2. **رفع حجم الاستثمارات الموجهى للقطاع السياحي:** من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث ان اجمالي الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لم تتجاوز 3 ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015، كما ان مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07% وهي نسبة ضعيفة جدا، لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي؛
3. **توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:** معتوجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد اي تكييفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته
4. **ترقية مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:**

✓ حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر؛

✓ تقديم امتيازات و تحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني او الاجنبي؛

✓ القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 الى ان الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الاهمية في الجزائر بنسبة 14% بعد كل من البيروقراطية 20.5% و التمويل 15.7%.

[1] بشار يزيد الوليد، **المفاهيم الادارية الحديثة، الطبعة الاولى**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2008، ص259.

المطلب الرابع: سياسة الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي_نموذجSDAT2030_

أولا- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 هو ذلك الجزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT لآفاق 2030، ويشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وقد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة SATET بالتعاون مع اللجنة الفرنسية(ODIT-France)، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق(على المدى القصير2009، المدى المتوسط 2015، والمدى الطويل 2030)، كما يحدد وسائل وشروط تحقيقها مع ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة، وهذا في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة المقبلة .

ثانيا- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030:

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في ما يلي :[1]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى(الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات)؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.

من خلال الشكل أعلاه أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لتحقيق خمسة أهداف أساسية، وهدفه الأول هو ترقية القطاع السياحي ليكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، من خلال جعل السياحة بديلا حقيقيا يحل محل المحروقات، كما يسعى المخطط لتحسين صورة الجزائر السياحية، بهدف تغيير التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليين حول السوق السياحية الجزائرية، كما يهدف إلى تحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، كما يراعي التوافق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة .

ثالثا- مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030

1. الأهداف النوعية: تتمثل الأهداف النوعية التي وضعها البرنامج الخاص بالتنمية في ما يلي:[2]

---

[1] عويـنان عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 281-282.

[2] سماعيلي نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014.

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية لجعلها تتماشى وأذواق السياح؛
- تحسين الخدمات السياحية من حيث النوعية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- إعادة بناء الصورة السياحية في الخارج وإدخال منتجاتها السياحية في الدائرة التجارية الدولية؛
- تلبية الحاجات المستمرة والمتزايدة للمواطنين الجزائريين الراغبين في الاستجمام والراحة؛
- تحسين الوضعية الاقتصادية التجارية والمالية لقطاع السياحة؛
- مشاركة السياحة في حل مشكلة البطالة ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع؛
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي؛
- المحافظة على المحيط والبيئة من التلوث والتدهور الذي ومحاولة تحسينه؛
- زيادة الثروة وإحداث مناصب شغل جديدة.

2. الأهداف النقدية:

يمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): خطة الأعمال السياحية لعام (2015)

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السواح	1.7مليون	2.5 مليون	x 1,47
عدد الأسر	84.868يعاد تأهيلها	75000سرير فخم	x159869 1,8
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1,7 بالمائة	3بالمائة مقدرة	x 1,3
إيرادات (مليون دولار)	2.5	1500إلى 2000	x7إلى 9
مناصب شغل	200.000	400.000(مباشرة وغير مباشرة)	x 2
التكوين: مقاعد بيداغوجية	51200	91600	142800

المصدر: وزارة التهيئة والإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب رقم01: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008،ص25.

خامسا- الاستثمار في القطاع السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع السياحي ضمن استراتيجياتها التنموية بهدف الارتقاء به وجعله من القطاعات المدرة للثروة، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري، وإدماجه في السوق العالمية، وفي هذا الصدد أولت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي ترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية.

أولا- موقع الاستثمارات السياحية من القطاعات الأخرى:

حسب البيانات الواردة في الجدول رقم 05، فان الاستثمارات المحلية المصرح بها تقدر ب 789 مشروع، ويمثل الاستثمار في القطاع السياحي 1.31% من إجمالي المشاريع، فهو غير موافق لإستراتجيات وسياسات الدولة في القطاع السياحي .

الجدول رقم(2-7): المشاريع الاستثمارية المحلية المصرح بها خلال الفترة (2002-2015).

القرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر: رابح بلقاسم وحديوش سعدية، المقومات التي تواجه الاستثمار السياحي وسبل ترقيته، الملتقى الوطني السابع جول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة البويرة، يومي 10/09 جانفي2017، ص 12.

أما المشاريع الأجنبية المصرح بها تقدر ب 676 مشروع، ويمثل الاستثمار السياحي 1.63% من إجمالي المشاريع، فهو أيضا غير متوافق لاستراتيجيات وسياسات الدولة لتنمية في القطاع السياحي ،وذلك حسب بيانات الجدول رقم 06.

الجدول رقم(2-8): المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2002-2015).

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1,48%	3 117	0,13%	528	0,41%
البناء	121	17,90%	98 996	4,01%	21 533	16,66%
الصناعة	386	57,10%	1 681 400	68,03%	71 936	55,65%
الصحة	6	0,89%	13 573	0,55%	2 196	1,70%
النقل	21	3,11%	13 172	0,53%	1 723	1,33%
السياحة	11	1,63%	420 657	17,02%	13 128	10,16%
الخدمات	120	17,75%	151 335	6,12%	16 710	12,93%
الاتصالات	1	0,15%	89 441	3,62%	1 500	1,16%
المجموع	676	100%	2 471 691	100%	129 254	100%

المصدر: رابح بلقاسم وحديوش سعدية، مرجع سابق، ص 12.

الشكل رقم (2-2): الاستثمار السياحي في القطاع السياحي بالجزائر

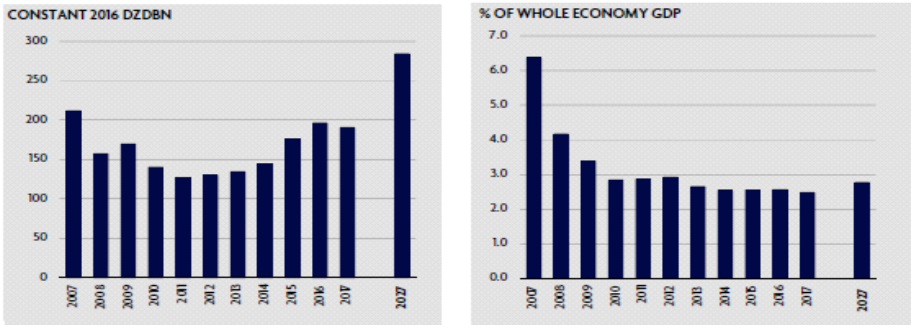

Sourice : WTTC economic tourism and travel 2017 /impact Algeria، 05 p.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ هناك تذبذب في حجم الاستثمارات حيث سجل في سنة 2007 ما قيمته 210 مليار دينار جزائري حيث قدرت النسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 6.5% ليشهد انخفاضا في سنة 2008 حيث بلغ حوالي 150 مليار دينار جزائري، ليعرف استقرار متفاوت ولكن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في انخفاض، ومن المتوقع أن يجتذب قطاع السياحة استثمارات رأسمالية حوالي 283.3 مليار دينار جزائري في عام 2027.

المحور الرابع: دور الاستثمار السياحي في تفعيل النشاط الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(2010-2016)

سنتناول الآثار الاقتصادية للسياحة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مساهمتها في توفير فرص العمل، بالإضافة إلى مساهمتها في ميزان المدفوعات.

أولا- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول التالي يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (2-9): مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي خلال الفترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة السياحةPIB (%)	1.0	0.9	0.9	1.0	1.1	1.3	1.4

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ولم تتجاوز 2.4% كحد أقصى خلال الفترة (2010-2016)، فتراوحت ما بين 0.9% و 1.4%، وهذا ما يعبر عن أداء السياحة الضعيف في الاقتصاد الوطني، بالرغم من الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة.

✓ **مساهمة السياحة في التشغيل:**

يعد القطاع السياحي من بين أهم القطاعات توفيرا لمناصب الشغل في الجزائر بأنواعها المباشرة وغير المباشرة، وهذه المساهمة تتطور من سنة إلى أخرى، والجدول الموالي يوضح تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (2010-2016)

الجدول رقم(2-10): مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	213 000	220000	224028	256775	261289	265803	270317
معدل النمو	%7.58	%3.29	%1.83	%14.62	%1.76	%1.73	%1.70

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال البيانات الواردة في الجدول يظهر الدور الكبير الذي يلعبه القطاع السياحي في التخفيف من معدلات البطالة في الجزائر، وهذا بفضل الجهود المبذولة من اجل تطوير هذا القطاع والعمل الدائم على إحداث مناصب عمل جديدة، حيث عرف هذا القطاع تزايد معتبر ومستمر في عدد العمال خلال الفترة (2010-2016)، حيث بلغ عدد العمال حوالي 270 ألف منصب شغل عام 2016 مقارنة بعام 2015، حيث بلغ 265.8 ألف منصب شغل.

ثالثا –مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

تمثل السياحة جزء من المعاملات غير المنظورة، بحيث تدمج الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذا القطاع كعنصر من ميزان المدفوعات، والذي تسعى كل دولة إلى تحقيق حالة ايجابية له وذلك من خلال تشجيع تصدير السلع والخدمات السياحية كصادرات غير منظورة، من شانها أن نزيد من الموارد السياحية والتي بدورها تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة، ويتضح أثر السياحة على ميزان المدفوعات من خلال حساب الفرق بين إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة وإنفاق السياح الوطنين بالخارج، الجدول التالي يوضح مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم(2-11): مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2016).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات السياحية	213	208	196	230	258	304	209
الإنفاق السياحي	574	502	428	410	611	677	475
الرصيد	361-	294-	232-	180-	353-	373-	266-

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في الإيرادات السياحية، بحيث سجلت سنة2016 انخفاضا قدر ب209 مليون دولار في حين بلغ حجم الإيرادات 304 مليون دولار سنة 2015، وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر إلى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر، ومن جهة أخرى شهدت النفقات السياحية أيضا تذبذب، ونلاحظ كذلك أن رصيد الميزان السياحي كذلك سالبا وهذا راجع إلى أن ما ينفق في الخارج أكثر من إيرادات السياح الوافدين إلى الجزائر، وهذا نظرا لتفضيل الخروج من الجزائر للسياحة.

خلاصة الفصل:

تحظى الجزائر بمقومات مميزة كما تملك العديد من المرافق السياحة التي تركها المستعمر أو التي أنشأتها أو تعمل على إنشائها تمكنها من ترقية القطاع السياحي؛ وعلى الرغم من إدراج العديد من الاستثمارات السياحية إلا أنها لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى، وقد بدأت الجزائر تتفطن إلى أهمية السياحة فظهرت بعض المبادرات للنهوض بالقطاع السياحي

وتنميته.

وقد تبنت السلطات ما يعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، فبموجبه تم تحديد الأهداف لجعل الجزائر بلد سياحي وجعل قطاع السياحة مساهما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية ما يساعد على تخفيض الاتكال على قطاع المحروقات والتنويع في مصادر المداخيل خارج هذا القطاع، لذا يجب على الدولة إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

من بين القطاعات التي تولي لها الحكومات عناية خاصة هي تلك المساهمة مباشرة في تطوير عائدها الاقتصادي، و تعكس بذلك نجاعة سياستها المالية والنقدية والتجارية وكذلك الصناعية، فتركز على توظيف هذه السياسات لخدمة هذا القطاع، وتقوم بوضع بدائل إستراتيجية لتفعيل هذه السياسات على صعيد هذا القطاع الاقتصادي، فبعض الدول تؤسس آليات مرنة تتكيف وتلك التغيرات الطارئة في البيئة الاقتصادية الدولية من خلال التنويع في تنمية القطاعات الاقتصادية، لكن كثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر ركزت على قطاع المحروقات القطاع الريعي الذي أثر تباين أسعاره في البورصات العالمية على مداخيل الجزائر طيلة الفترات الماضية، لذلك فالجزائر تبحث عن قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات كان من بينها قطاع السياحة الذي عنى به هذا البحث وتوصلنا من خلاله إلى نتائج مهمة في جانبه النظري و التطبيقي، توصلنا من خلال الفصل النظري إلى أن السياحة لها مقومات ومؤشرات تدر عوائد نقدية وغير نقدية، كما تساهم في تدعيم قطاع التشغيل وبقية القطاعات الاقتصادية التجارية والفلاحية والصناعية، وتعتبر أداة للتواصل المعرفي والاجتماعي بين أفراد المجتمعات سواء المحلية والعالمية، وتصنف ضمن القطاعات الخدمة ذات البعد الاستراتجي الذي يمكن أن يخلف قطاع المحروقات، تمكنا في الجانب التطبيقي من الوصول إلى العديد من النتائج من خلال تلك القراءات والتحليلات لمؤشرات القطاع السياحي ومختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى من ناحية تطوير الناتج المحلي.

نتائج البحث

❖ الجانب النظري:

بعد التطرق إلى الجانب النظري من البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر السياحة صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها وتعدد أنواعها ويتم التعويل عليها كمصدر دائم للدخل؛
- يتميز القطاع السياحي عن بقية القطاعات كونها نشاط اقتصادي يؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها؛
- يتميز القطاع السياحي بتنوع أنشطته إذ يمثل عامل هام لتوفير مناصب شغل وامتصاص على البطالة بشكل أكبر؛
- تعتبر السياحة ثروة دائمة تكاد لا تفنى لأنها ترتكز على اصول انتاجية غير قابلة للإهلاك عكس المحروقات؛

- يساهم القطاع السياحي في رفع الدخل الوطني للبلاد من خلال عوائد نقدية وغير نقدية (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تشغيل الأيادي العاملة، مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات، ...).

❖ **الجانب التطبيقي:**

الخوض في الجانب التطبيقي مكننا من التوصل للنتائج التالية:

- للجزائر مقومات سياحية هامة ومتنوعة تؤهلها لتكون أحد أهم الأقطاب السياحية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي؛
- ضعف مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني والاعتماد على جانب المحروقات مما يجعلنا نستنتج عدم وجود سياسات تنويع تدعم الاقتصاد الوطني بقوة؛
- عجز في الميزان السياحي الجزائري(نفقات السياحة أكبر من إيراداتها)، بسبب تفضيل الخروج من الجزائر للسياحة؛
- اهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائر من أجل تطوير القطاع السياحي من خلال البرامج التنموية التي اعتمدتها؛
- عدم وجود آليات وأدوات فاعلة(التمويلية والرقمية) تعتني بتطبيق برامج قطاع السياحة مما يفقد البرامج المعدة أهميتها النسبية؛
- الإفتقار للكوادر البشرية الملمة بمتطلبات العرض السياحي بامتياز في فروع السياحة(الفنادق ومرافق السياحية المماثلة) وعدم وجود مهنية تامة ترتقي بهذا القطاع.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **<u>الفرضية الأولى</u>: "تعتبر السياحة كسياسة تنويع ناجحة في الرفع من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويرجع ذلك لدورها في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية وبالتالي زيادة الطلب العالمي عليها"**

لقد توصلنا في بحثنا إلى: أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تعد ضعيفة جدا ولم تصل إلى مستوى 4 % خلال سنوات الدراسة وهي نسبة ضعيفة جدا واقل من مساهمة قطاع الصناعة، كما أن هذه النسبة اقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل عن 10 % وهذا ما **<u>ينفي</u>** صحة الفرضية.

- **<u>الفرضية الثانية</u>: "عملت الحكومة الجزائرية على الرفع من مساهمة القطاع السياحي وإنمائه من اجل مساهمته في الاقتصاد الوطني ويتجلى ذلك في العديد من الإجراءات والسياسة للنهوض بهذا القطاع"**

يمكن ارجاع هذا الضعف الى مساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي الذي ادى الى اهمال باقي القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع السياحة. كما لا حضنا عدم وجود مناصب شغل وذلك لعدم توفير الأنشطة الخاصة بالسياحة، ايضا وجود النفقات اكبر من الايرادت وعدم مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وذلك لاعتمادهم على جانب المحروقات واهمالهم جل القطاعات منها القطاع السياحي وهذا رغم البرامج التدعيمية التي قامت بها الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي. وهذا ما **<u>ينفي</u>** صحة الفرضية.

الاقتراحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن استنتاجات فإننا نضع الاقتراحات التالية:

- ضرورة إبراز أهمية القطاع السياحي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باستخدام العديد من الوسائل الحديثة مثل التسويق السياحي الالكتروني؛
- زيادة الوعي الثقافي والسياحي للمجتمع المحلي من خلال المعارض، والمهرجانات...الخ؛
- إزاحة العراقيل أمام تحويل رؤوس الأموال لتمويل الأنشطة السياحية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة؛
- تطوير البنية التحتية للنقل البري والبحري؛
- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي والاعتماد عليه كسياسة تنويع اقتصادي وجعله مصدر للدخل الوطني؛
- التخطيط الشامل لقطاع السياحة ضمن منظومة التخطيط للاقتصاد الوطني، من أجل تفعيل قطاع السياحة وزيادة مساهمته في فعالية الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع الشراكة و الاستثمار في هذا القطاع بدل الاستثمار في قطاع المحروقات، خاصة أنه يعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- توفير مناصب شغل عن طريق دعم الأنشطة المتعلقة بالقطاع السياحي.

آفاق الدراسة:

بالرغم من الدراسة التي دارت حول القطاع السياحي والسوق الخاص بها في الاقتصاد الجزائري، وآثار هذا القطاع على الاقتصاد الوطني، فقد كانت هناك جوانب قصور في الدراسة، ونحن نرى انها نقطة بداية لأعمال علمية في المستقبل ومن اهمها:

- محددات الطلب على السياحة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية –
- محددات العرض السياحي في ظل برنامج التنمية السياحيةSDAT 2030 – دراسة تحليلية قياسية –
- السياحة كمصدر تمويل للاقتصاد الوطني الجزائري – المشاكل و الحلول–

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

1. عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000 . 2025)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2012 – 2013، ص 9.

2. OMT/ONU/OCDE, Compte satellite du tourisme (CST) :Recommandations concernant le cadre conceptuel ،Juin 1999 Page 14.

3. د.صالح موهوب، **الإقتصاد السياحي مكانته في العالم وفي الجزائر**، النشر الجامعي الجديد تلمسان – الجزائر 2018، ص ص 43 – 44.

4. د. احمد الجلاد، **مدخل الى علم السياحة**، عالم الكتب، الطبعة الاولى، القاهرة، 1997، ص 117.

5. يحيى سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس و الثلاثون، 2013، الجزائر ص ص 101 ، 103.

6. سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل هيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي(2003 – 2015)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد السادس والثلاثون، كانون الاول، 2017 العراق، ص 119– 120.

7. فارس كريم بريهي، **تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الثالث، يونيو 2010،العراق، ص 32 – 34.

8. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat: **Plan d'action pour le développement durable du tourisme –Horizon 2010**, Aout 2001.

9. Ministère du Tourisme : **Projection décennale du développement du secteur du tourisme 2004 – 2013**.

10. وزاني محمد، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر دراسة القطاع السياحي لولاية السعيدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص ص 140 – 146.

11. حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف،2012، ص ص 107 – 110.

12. بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية إستكشافية وإحصائية، مجلة البحوث الإقتصادية العربية**، العدد 66، 2014، ص 11.

13.قريجيج بن علي ، زايري بلقاسم ، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، المجلد 07 ، العدد 12 ، شهر جانفي 2017 ، ص 246 .

14.الشارف بن عطية سفيان ، **الإقتصاد الجزائري بين التنويع الإقتصادي و لغز أحادية المصدر** ، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 04 العدد 8 /2018 ، ص 111 .

15.يحي سعيدي، سليم عمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس الثلاثون، 2013.

16.عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري**، ورقة بحثية، 2015،ص ص 16–17.

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/number-04-june-2016/3000-requirements-for-the-development-of-the-tourist-sector-in-the-algerian-economy.

17.بشار يزيد الوليد، **المفاهيم الادارية الحديثة، الطبعة الاولى**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2008، ص259.

18. اسماعيلي نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي مقاسا بتنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001–2017) بالاعتماد على نموذج قياسي، وقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في فترة الدراسة، هذا ما يؤكد ضعف التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001–2017).

تعد السياحة من أكبر القطاعات نموا في العالم، لذلك أصبحت اليوم من أهم القطاعات الخدماتية والتجارية، ومصدرا للعملات الصعبة، وهي أكثر استيعابا لليد العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية المسطرة، ولذلك تسعى معظم دول وحكومات العالم اللاهتمام أكثر بقطاع السياحة ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال السياحة، والجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول كان الزاما البحث عن البدائل الاقتصادية المناسبة ومن أهمها السياحة.

الكلمات المفتاحية: سياحة، صناعة السياحة، تنمية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، صادرات، التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات.

Abstract:

This paper aims to study the impact of diversification of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria over the period 1980-2016. we found the following results. There is a negative relationship between the lack of diversifications and economic growth in the Algerian economy

Tourism is one of the largest growing sectors in the world, so it became a day of the most important service and trade sectors, and a source of hard currency, which is more inclusive of labor, and a goal to achieve a ruler development programs, so most of the states and governments of the world seeking more attention to the tourism sector and to try to achieve economic development through Tourism, Algeria under the fluctuation of oil prices, had to search for appropriate economic alternatives is the most important tourism.

Keywords: tourism, Tourism industry, economic development, balance of payments, expo, Economic diversification, export out hydrocarbons